سيناريوهات النظام الدولي " رؤية مستقبلية "

م . نظير محمود أمين الطائي
جامعة البيان – اربيل

International Order Scenarios: A Future Vision

M. Nazir Mahmoud Amin Al-Tai
Al-Bayan University – Erbil

المستخلص: يتناول هذا البحث تحليل سيناريوهات النظام الدولي في ضوء التحولات البنيوية التي شهدها منذ نشأته الحديثة عقب معاهدة ويستفاليا عام 1648 وحتى نهاية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين. وينطلق البحث من فرضية مفادها أن بنية النظام الدولي تتحدد وفق حجم ونوع وتوظيف عناصر القوة الشاملة لدى القوى العظمى، وأن التحولات الجارية تشير إلى تراجع نموذج القطبية الاحادية وبروز ملامح نظام دولي متعدد الأقطاب. واعتمدت الدراسة المنهج الاستشرافي المدعوم بالتحليل التاريخي والنظري، لتفكيك خصائص النظام الدولي الراهن ومخرجاته، وبناء ثلاثة سيناريوهات محتملة لمستقبله. ويخلص البحث الى ان النظام الدولي يشهد مرحلة انتقالية مرشحة لإنتاج تعددية قطبية مرنة، تتقاسم فيها عدة قوى كبرى أدوار التأثير في ادارة الشؤون الدولية، مع استمرار حالة عدم اليقين وعدم الاستقرار البنيوي.

الكلمات المفتاحية: النظام الدولي، التعددية القطبية، القطبية الأحادية، القوة الشاملة، المنهج الاستشرافي.

Abstract: This study examines the future scenarios of the international system in light of the structural transformations it has undergone since its modern emergence following the Peace of Westphalia in 1648 up to the end of the second decade of the twenty-first century. The research

is based on the assumption that the structure of the international system is determined by the size, type, and utilization of comprehensive power elements possessed by major powers, and that current transformations indicate a decline of unipolarity and the emergence of a multipolar international order. Using a foresight-based approach supported by historical and theoretical analysis, the study analyzes the characteristics and outputs of the current international system and develops three possible future scenarios. The research concludes that the international system is entering a transitional phase likely to produce a flexible multipolar order, characterized by shared leadership among several major powers and persistent structural uncertainty.

Keywords:

International System, Multipolarity, Unipolarity, Comprehensive Power, Foresight Methodology.

المقدمة

يعد النظام الدولي اطارا حاكما لتنظيم العلاقات بين مختلف وحدات الفعل في البيئة الدولية، حيث تتحدد قواعده وأنماطه وفق ميزان القوة السائد بين الدول الكبرى. فاستمرارية هذه القواعد تبقى مرهونة بقدرة القوى المهيمنة على الحفاظ على تفوقها النسبي، ومنع صعود قوى منافسة تمتلك عناصر قوة مماثلة أو بديلة. وبهذا المعنى، لا بنظر الى النظام الدولي بوصفه بنية

جامدة، بل كمنظومة ديناميكية تتغير تبعا لتحولات القوة السياسية والاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية.

ويشمل النظام الدولي في تكوينه فاعلين دوليين، في مقدمتهم الدول ذات السيادة والمنظمات الحكومية الدولية، فضلًا عن فاعلين من غير الدول، مثل المنظمات غير الحكومية والشركات متعددة الجنسيات، التي بات لها تأثير متزايد في توجيه التفاعلات الدولية. ويعكس هذا الإطار الحاجة الإنسانية المستمرة إلى تنظيم السلطة على المستوى العالمي، بما يضمن الحد الأدنى من الاستقرار وإدارة الصراع والتنافس بين الوحدات المختلفة.

ومن خلال استقراء التاريخ السياسي العالمي، يتضح ان النظام الدولي مر بسلسلة من التحولات العميقة، ارتبطت بصعود وسقوط الإمبراطوريات الكبرى منذ العصور القديمة، مرورا بالإمبراطوريات الكلاسيكية، ثم الإمبراطوريات الحديثة، وصولا إلى مرحلة الدولة القومية وهيمنتها على بنية العلاقات الدولية. وقد شهد العالم، قبل الحرب العالمية الأولى وبعدها، نمطا من التعددية القطبية تقاسمت فيه عدة قوى كبرى إدارة النظام الدولي، قبل أن يستقر المشهد الدولي بعد الحرب العالمية الثانية على نظام ثنائي القطبية قادته قوتان عظميان حتى نهاية الحرب الباردة.

ومع انهيار الكتلة الاشتراكية في نهاية القرن العشرين، برز مفهوم "النظام الدولي الجديد" للتعبير عن مرحلة انتقالية في بنية السلطة العالمية، اتسمت بتراجع الاستقطاب الأيديولوجي وبروز هيمنة أحادية مؤقتة. وقد أثار هذا التحول جدلًا فكريا واسعًا حول طبيعة المرحلة الجديدة، بين من اعتبرها نهاية لمسار تاريخي طويل، ومن رأى فيها حلقة ضمن دورات متكررة من الصعود والانحدار في تاريخ العلاقات الدولية، تؤكد استحالة احتكار دولة واحدة للهيمنة العالمية بصورة دائمة.

إن دراسة التحولات الجارية في النظام الدولي، ومحاولات استشراف ملامحه المستقبلية، تمثل أداة تحليلية مهمة لصناع القرار في مختلف الدول، وانطلاقًا من ذلك، يهدف هذا البحث إلى تناول مفهوم النظام الدولي ومراحل تطوره، وتحليل دلالات ما بعرف بالنظام الدولي الجديد، مع التركيز على اشكلالية التنبؤ في العلاقات الدولية في ضوء تطور المناهج العلمية والنظرية. ويسعى البحث إلى الإجابة عن تساؤل محوري مفاده :**إلى أي مدى يمكن الاعتماد على التنبؤ في العلاقات الدولية في ظل تعقّد المتغيرات الدولية وتعدد الفاعلين؟** كما يناقش الجدل النظري بين الاتجاهات الفكرية المعاصرة، ولا سيما الواقعية الجديدة والبنائية، في تفسيرها لمستقبل النظام الدولي وأدوات قياسه ومؤشراته.

الاهمية:

وتبرز أهمية هذا الموضوع ايضا في سياق التحولات السياسية الراهنة، حيث تتزايد الدعوات إلى اعتماد مقاربات أكثر تعددية في ادارة القضايا الدولية الكبرى، بما يعكس احتمالات الانتقال نحو نمط جديد من توزيع القوة على المستوى العالمي. وفي ظل تسارع المتغيرات الدولية وتشابك العوامل المحلية والإقليمية والدولية، باتت الدراسات الاستشرافية ضرورة معرفية واستراتيجية، تعتمد عليها الحكومات ومراكز البحوث في صياغة السياسات العامة والتخطيط للمستقبل.

مشكلة البحث :

في ظل التحولات المتسارعة في موازين القوة الدولية، برزت مؤشرات متعددة توحي باعادة توزيع النفوذ على الساحة العالمية، ولا سيما مع تنامي أدوار قوى دولية كبرى مثل روسيا الاتحادية والصين، اضافة إلى الاتحاد الأوروبي، مقابل تراجع نسبي في قدرة الولايات المتحدة على فرض ارادتها المنفردة في عدد من القضايا الدولية المعقدة. وقد انعكس ذلك في تعثر إدارة بعض الملفات الحيوية، وفي مقدمتها القضايا النووية والأزمات الجيوسياسية ذات الطابع

الدولي، فضلا عن محدودية النتائج التي افرزتها سياساتها الاقتصادية والتجارية تجاه القوى الصاعدة.

وتثير هذه التحولات اشكالية بحثية جوهرية تتعلق بطبيعة النظام الدولي القادم، ومدى اقتراب العالم من مرحلة انتقالية قد تفضي إلى تشكّل نظام دولي متعدد الأقطاب، وانطلاقًا من ذلك، تتمثل مشكلة البحث في محاولة تقديم إجابة علمية قابلة للتحقق حول مستقبل بنية النظام الدولي، في ظل تشابك العوامل المحلية والإقليمية والدولية، وتعدد الفاعلين، وتباين المصالح والاستراتيجيات. وتسعى الدراسة إلى معالجة هذه الإشكالية من خلال توظيف المنهج الاستشرافي والتحليل النظري، بما يسهم في فهم أعمق لاتجاهات التحول في النظام الدولي وامكانات تشكله في المستقبل المنظور.

فرضية البحث :

تفترض الدراسة أن النظام الدولي المرتقب سيتكون من أقطاب رئيسة متمايزة في مصادر قوتها وأدوارها، اذ يُتوقع بروز قطب تقوده روسيا الاتحادية، والصين مدعومان بتحالفات استراتيجية قادرة على موازنة النفوذ الأمريكي، وبذلك، تفترض الدراسة أن مستقبل النظام الدولي لن يتجه نحو هيمنة قطب واحد، بل نحو تعددية قطبية مرنة تتسم بالتنافس، وتغير التحالفات، وتعدد مراكز التأثير في ادارة الشؤون الدولية.

منهجية البحث:

اعتمدت هذه الدراسة على توظيف **المنهج التاريخي** بهدف تتبع تطور النظام الدولي ورصد أبرز التحولات المفصلية المرتبطة بتغير موازين القوى العالمية، بما يتيح فهم السياق التاريخي الذي أفرز البنية الراهنة للنظام الدولي.

كما استخدم **المنهج الوصفي** لعرض الظواهر الدولية ذات الصلة بموضوع البحث، من خلال توصيف أنماط التفاعل بين القوى الدولية وتحليل ملامح السلوك السياسي للقوى الفاعلة في النظام الدولي. ويكمل ذلك **المنهج التحليلي** الذي جرى من خلاله تفكيك المتغيرات الأساسية المرتبطة بعناصر القوة الشاملة للدول، وربطها بالتحولات الجارية في بنية النظام الدولي.

واعتمد البحث أيضًا على **التحليل الإحصائي والكمي** في قراءة المؤشرات المتعلقة بالقوة الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية، وشكل استخدام **المنهج الاستشرافي** الاطار الرئيس للدراسة، حيث استخدم في بناء تصورات مستقبلية محتملة لطبيعة النظام الدولي، مع التركيز على سيناريو التعددية القطبية بوصفه أحد أكثر السيناريوهات قابلية للتحقق في المستقبل المنظور.

هيكلية البحث : تم تقسيم البحث فضلا عن المقدمة والخاتمة الى ثلاث مطالب وكالاتي:

المطلب الاول : مفهوم وتاريخ النظام الدولي

المطلب الثاني : الخصائص ، والمخرجات للنظام الدولي الحالي.

المطلب الثالث: سيناريوهات مستقبل هيكلية النظام الدولي المرتقب

المطلب الاول

مفهوم، وتاريخ النظام الدولي

يعد تحديد المفاهيم الأساسية المرتبطة بموضوع النظام الدولي شرطا منهجيا ضروريا لضمان سلامة التحليل وتماسكه، ولا سيما في الدراسات التي تتناول قضايا التنبؤ الاستراتيجي والدراسات الاستشرافية المستقبلية. فغياب الوضوح المفاهيمي، أو تعدد المدلولات دون ضبط

علمي، قد يؤدي إلى فجوات بحثية وارباك فكري ينعكس سلبًا على فهم مضمون الدراسة ونتائجها.

وتزداد أهمية هذا التحديد في ظل تنوع التعريفات التي قدمها مفكرو العلاقات الدولية، واختلاف المدارس الفكرية التي تناولت مفهوم النظام الدولي كل من زاويته النظرية الخاصة، سواء الواقعية أو الليبرالية أو البنائية وغيرها. وقد أسهم هذا التعدد في إثراء الحقل المعرفي من جهة، لكنه في الوقت ذاته فرض على الباحث ضرورة انتقاء تعريفات إجرائية واضحة تتناسب مع أهداف الدراسة واطارها التحليلي.

وعليه فان الاتفاق على مدلولات محددة لمفهوم النظام الدولي، وللمفاهيم المرتبطة به، يسهم في تحقيق فهم مشترك بين الباحث والقارئ، ويشكل قاعدة معرفية صلبة لتحليل تطور النظام الدولي تاريخا واستشراف مساراته المستقبلية. كما يتيح هذا التحديد الانتقال المنهجي السلس من الجانب المفاهيمي إلى الجانب التطبيقي، بما يعزز من دقة النتائج وموضوعيتها.

وانطلاقا من ذلك، يتناول هذا المطلب مفهوم النظام الدولي من حيث نشأته ودلالاته النظرية، ثم يستعرض بايجاز تطوره التاريخي عبر المراحل المختلفة، بوصفه نظاما متغيرا تحكمه تحولات القوة وموازين النفوذ، وليس بنية ثابتة أو نهائية في العلاقات الدولية.

الفرع الاول : نشوء فكرة النظام الدولي International Order .

تعود الجذور الأولى لفكرة النظام إلى التحولات الفكرية والعلمية التي رافقت بدايات العصر الحديث، ولا سيما مع الثورة الصناعية الأولى، حيث بدأ مفهوم "النظام" يُستخدم في الفلسفة والرياضيات والعلوم الطبية والطبيعية بوصفه اطارا يفسر انتظام الظواهر وترابط عناصرها [1]. ومع تطور التفكير الاجتماعي، انتقل المفهوم إلى علم الاجتماع من خلال إسهامات رواد

[1] Morton A. Kaplan, *System and Process in International Politics*, New York: John Wiley & Sons, 1957, pp. 3–7.

المدرسة الوظيفية، الذين نظروا إلى المجتمع بوصفه نسقا مترابط الأجزاء، تحكمه قواعد تضبط سلوك مكوناته [1]. ومع مطلع القرن العشرين، وجد المفهوم طريقه إلى علم السياسة ثم إلى حقل العلاقات الدولية، ليعبّر عن الكيفية التي تدار بها التفاعلات بين الوحدات السياسية في البيئة الدولية[2].

وفي هذا السياق، يقتضي التحليل التمييز بين مفهومي **النظام الدولي** و**المجتمع الدولي** .فالنظام الدولي يقصد به الإطار البنيوي الواسع الذي يضم مختلف الفاعلين الدوليين، من دول ذات سيادة، ومنظمات دولية حكومية، ومنظمات غير حكومية، وشركات متعددة الجنسيات، ويتحدد هذا الإطار وفق توزيع القوة وموازين النفوذ السائدة [3]. أما المجتمع الدولي، فيشير إلى شبكة التفاعلات والعلاقات التي تجمع هذه الفاعلين، وما ينتج عنها من قيم وأعراف وممارسات مشتركة تسهم في إحداث تحولات داخل بنية النظام نفسه [4].

أما من حيث النشأة التاريخية، فيعيد معاهدة ويستفاليا (1648) نقطة التحول الأبرز في بلورة مفهوم النظام الدولي الحديث، إذ أنهى حربي الثلاثين والثمانين عاما اللتين عصفتا بأوروبا، ورسخ مبادئ السيادة، وعدم التدخل، والاعتراف المتبادل بين الكيانات السياسية [5]. وقد أسهمت هذه الاتفاقيات في إرساء الأساس الأول للدولة الوطنية – القومية، التي أصبحت الفاعل الرئيس في العلاقات الدولية، لا سيما مع تبني مبدأ القومية بوصفه محددا سياسيا واسترتيجيا في أوروبا التي كانت انذاك مركز النظام العالمي [6].

[1] Talcott Parsons, *The Social System*, New York: Free Press, 1951, pp. 15–22.
[2] محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الدولية**، القاهرة: مكتبة النهضة العربية، 2003، ص 33–36.
[3] Barry Buzan and Richard Little, *International Systems in World History*, Oxford: Oxford University Press, 2000, pp. 21–28.
[4] Hedley Bull, *The Anarchical Society*, London: Macmillan, 1977, pp. 8–15
[5] Derek Croxton, "The Peace of Westphalia of 1648," *International History Review*, Vol. 21, No. 3, 1999, pp. 569–575.
[6] Stephen D. Krasner, *Sovereignty: Organized Hypocrisy*, Princeton: Princeton University Press, 1999, pp. 20–25.

واستمر اتفاقية ويستفاليا في ضبط العلاقات الدولية حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى (1914–1918)، التي كشفت محدودية الدولة القومية وعجزها عن توفير الأمن الجماعي، نتيجة تشابك التحالفات وتضارب المصالح الاستراتيجية بين القوى الكبرى [1]. وأعادت الحرب الاعتبار لمفاهيم القوة والمصلحة والتحالف، وبرزت الحاجة إلى أطر أوسع للأمن المشترك وتنظيم المجال الحيوي للدول[2]. وفي هذه المرحلة، صعدت الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها قوة عسكرية واقتصادية مؤثرة، في حين أدت الثورة البلشفية إلى تحول روسيا القيصرية إلى اتحاد سياسي واسع المساحة والموارد، ما غيّر موازين القوة في أوروبا الشرقية [3].

كما شهدت الفترة نفسها بروز اليابان قوةً عسكرية واقتصادية في شرق آسيا، قبل أن تنتهي طموحاتها التوسعية بهزيمتها في الحرب العالمية الثانية [4]. وقد أسهم نظام التعددية القطبية غير المتوازن في إذكاء التنافس بين القوى الكبرى، ما أدى إلى اندلاع الحرب العالمية الثانية نتيجة الصراع على النفوذ والموارد والمجالات الاستراتيجية [5].

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، أفرز تراجع القدرات الشاملة للقوى الأوروبية الكبرى، وبقاء مركز الثقل في قوتين رئيسيتين، قيام نظام دولي ثنائي القطبية، تمثل في انقسام العالم إلى معسكرين متقابلين: رأسمالي تقوده الولايات المتحدة، واشتراكي يتزعمه الاتحاد السوفيتي [6]. واستمر هذا النظام حتى نهاية الحرب الباردة، التي انتهت فعليًا بانهيار جدار برلين عام

---

[1] E. H. Carr, *The Twenty Years' Crisis 1919–1939*, London: Macmillan, 1946, pp. 63–70.

[2] بول كينيدي، **صعود وسقوط القوى العظمى**، ترجمة أحمد مصطفى، القاهرة: دار الشروق، 1998، ص 150–158.

[3] Adam Watson, *The Evolution of International Society*, London: Routledge, 1992, pp. 85–90.

[4] John Keegan, *The Second World War*, London: Penguin, 1990, pp. 102–110.

[5] Paul Kennedy, *The Rise and Fall of the Great Powers*, New York: Random House, 1987, pp. 357–365.

[6] Kenneth Waltz, *Theory of International Politics*, New York: McGraw-Hill, 1979, pp. 161–170.

1989، ثم تفكك الاتحاد السوفيتي رسميًا عام 1991، نتيجة أزمات اقتصادية وسياسية بنيوية وصراعات داخلية مزمنة [1].

وقد مهد انهيار المعسكر الاشتراكي لظهور نظام دولي جديد اتسم بهيمنة أحادية للولايات المتحدة، في مقابل محاولات من دول العالم الثالث وبعض القوى الصاعدة لإحياء فكرة عدم الانحياز بصيغ جديدة [2]. ومع منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، بدأت الصين تبرز قوة اقتصادية عالمية، إلى جانب صعود قوى اقتصادية أخرى في آسيا وأمريكا اللاتينية، مثل الهند والبرازيل ودول "النمور الآسيوية" [3].

وفي ظل عجز الولايات المتحدة عن ادارة النظام الدولي منفردة، والأزمات الاقتصادية العالمية، ولا سيما أزمة 2007–2009، فضلا عن تداعيات جائحة كوفيد–19، والتحديات البيئية والديموغرافية، ونزاعات الموارد، وعودة السياسات الحمائية والحروب التجارية، برزت مؤشرات متزايدة على انتقال النظام الدولي نحو تعددية سياسية واستراتيجية أكثر تعقيدا [4]. ومع ذلك، فان فان تبلور هذا النظام بشكل نهائي ومستقر ما يزال موضع نقاش واسع في الأدبيات الأكاديمية، ويخضع لمزيد من البحث والتحليل الاستشرافي[5].

الفرع الثاني: مفهوم الاصطلاحي للنظام الدولي.

يقصد بالنظام الدولي، في معناه الاصطلاحي، مجموعة القواعد والمعايير والأعراف والمؤسسات التي تنظم انماط التفاعل بين الفاعلين الرئيسيين في البيئة الدولية خلال فترة زمنية محددة.

[1] Zbigniew Brzezinski, *The Grand Chessboard*, New York: Basic Books, 1997, pp. 87–95.
[2] Immanuel Wallerstein, *World-Systems Analysis*, Durham: Duke University Press, 2004, pp. 35–42.
[3] Giovanni Arrighi, *Adam Smith in Beijing*, London: Verso, 2007, pp. 311–320.
[4] Joseph S. Nye Jr., *Is the American Century Over?*, Cambridge: Polity Press, 2015, pp. 45–55.
[5] Joseph S. Nye Jr., *Is the American Century Over?*, Cambridge: Polity Press, 2015, pp. 45–55.

وعبر هذا النظام عن نمط نسبي من الاستقرار والتنظيم في العلاقات الدولية، يقوم على مزيج من القواعد التي تنشأ بفعل التوافقات الدولية، أو تفرض نتيجة تفوق القوى العظمى القادرة على توجيه مسارات السياسة العالمية [1].

ويمثل النظام الدولي، بهذا المعنى، نقيضا نسبيا لحالة الفوضى المطلقة، إذ يتميز بوجود قدر من الانتظام والاستمرارية في السلوك الدولي، حتى وان لم يبلغ مستوى الانسجام الكامل. فهو يتضمن "ترتيبات حاكمة" تضبط العلاقات بين الدول، وتشمل المبادئ الأساسية، والقواعد السلوكية، والأعراف المتفق عليها، التي تحدد ما هو مقبول أو مرفوض في التفاعلات الدولية [2]. أما النظريات التي تحاول تفسير طبيعة النظام الدولي وأسباب نشأته واستمراره أو تحلله، فانها تمثل أدوات تحليلية لفهمه، دون ان تكون مرادفة له [3].

وينظر الى النظام الدولي كذلك بوصفه اطارا مؤسسيا وسياسيا وقانونيا ودبلوماسيا ينظم العلاقات الدولية، حيث تعتبر أنماط التفاعل بين وحداته الأساسية – ولا سيما الدول – من تعاون وتنافس وصراع، المحرك الرئيس لديناميكيته. كما يشمل هذا الإطار الفاعلين من غير الدول، مثل المنظمات الدولية، والحركات السياسية العابرة للحدود، والشركات متعددة الجنسيات، التي بات تأثيرها ملموسًا في توجيه مسارات السياسة الدولية [4].

وقد تعددت التعريفات الأكاديمية للنظام الدولي تبعا لاختلاف الخلفيات النظرية للباحثين. فقد عرفه مورتن إيست (Morton East) بأنه النظام الذي يعكس أنماط التفاعل والعلاقات بين الفاعلين السياسيين من الدول خلال فترة زمنية معينة [5]. في حين يرى كالي هولستي (Kalevi Holste)أن النظام الدولي هو تجمع يضم وحدات سياسية متعددة، من قبائل ومدن ودول

[1] Hedley Bull, *The Anarchical Society*, London: Macmillan, 1977, pp. 3–10.
[2] Stephen D. Krasner, *International Regimes*, Ithaca: Cornell University Press, 1983, pp. 1–5.
[3] Kenneth Waltz, *Theory of International Politics*, New York: McGraw-Hill, 1979, pp. 8–12.
[4] Barry Buzan, *People, States and Fear*, Boulder: Lynne Rienner, 1991, pp. 45–52.
[5] Morton East, "International Systems: A Behavioral Approach," *Journal of Conflict Resolution*, Vol. 9, No. 2, 1965, pp. 202–205.

وامبراطوريات ، تتفاعل فيما بينها بوتيرة منتظمة ووفق عمليات متكررة [1]. أما مورتن كابلان (Morton Kaplan)فيصفه بانه نسق من المتغيرات المترابطة، يتميز عن محيطه الخارجي، ويقوم على قواعد سلوكية تضبط العلاقات بين وحداته [2].

ويؤكد ستانلي هوفمان (Stanley Hoffmann) أن النظام الدولي يتمثل في نمط العلاقات بين الوحدات الأساسية للسياسة الدولية، ويتحدد هذا النمط وفق بنية أو هيكل عالمي قابل للتغير، سواء بفعل التطور التكنولوجي، أو تبدل الأهداف الاستراتيجية للدول، أو التحولات في طبيعة الصراع بين وحدات النظام [3]. ويمكن، استنادًا إلى هذه المقاربات، تقديم تعريف اجرائي للنظام الدولي بوصفه مجموع التفاعلات المترابطة بين الفاعلين الدوليين وغير الدوليين، التي تدار وفق قواعد تصوغها القوى العظمى، سواء أكانت دولا منفردة ام تحالفات، ويظل استقرار هذه القواعد مرهونا باستمرار تفوق تلك القوى في عناصر القوة الشاملة [4].

ومن خلال ذلك، يمكن استخلاص مجموعة من الخصائص العامة للنظام الدولي، أبرزها:

1. نسق من العلاقات الدولية يتسم بدرجة من الوضوح والاستمرارية.
2. نظام ديناميكي يخضع للتغير المستمر بفعل تحولات القوة والمصالح.
3. بنيته لا تقتصر على الدول فقط، بل تشمل منظمات دولية، ومنظمات غير حكومية، وشركات كبرى عابرة للحدود [5].

---

[1] Kalevi J. Holsti, *International Politics: A Framework for Analysis*, New Jersey: Prentice Hall, 1983, pp. 34–36.

[2] Morton A. Kaplan, *System and Process in International Politics*, New York: John Wiley & Sons, 1957, pp. 9–14.

[3] Stanley Hoffmann, *Gulliver's Troubles*, New York: McGraw-Hill, 1968, pp. 30–35.

[4] محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الدولية**، القاهرة: مكتبة النهضة العربية، 2003، ص 40–44 .

[5] Adam Watson, *The Evolution of International Society*, London: Routledge, 1992, pp. 7–12. 12.

ويقوم هذا النسق من العلاقات على مزيج من التعاون والتنافس والصراع، بهدف تحقيق مراكز متقدمة في هرم النظام الدولي، سواء على مستوى القطبية العالمية او الاقليمية. فالدول تسعى إلى تعظيم مكانتها الدولية أو الإقليمية بوصفها فاعلًا مؤثرا في صياغة التفاعلات الدولية [1]. كما أن الفاعلين من غير الدول يخضعون بدورهم لمنطق التغير، إذ يتراجع نفوذ بعض الشركات أو المنظمات لصالح فاعلين جدد، لا سيما في مجالات التكنولوجيا والاتصالات والاقتصاد الرقمي، بما يعكس الطبيعة المتحولة للنظام الدولي .[2]

وتشير التجربة التاريخية إلى حقيقة تكاد ترقى إلى مستوى الحتمية، مفادها أن النظام الدولي لا يستقر على بنية واحدة لفترة زمنية طويلة. فمنذ نشوء الدولة القومية الحديثة، شهد النظام الدولي تحولات متعاقبة، انتقل فيها من التعددية القطبية قبل الحرب العالمية الأولى، إلى الثنائية القطبية بعد الحرب العالمية الثانية، ثم الى الأحادية القطبية عقب نهاية الحرب الباردة عام 1991[3]. غير أن الأزمات الاقتصادية العالمية، وتنامي أدوار القوى الصاعدة، وتعثر بعض التدخلات العسكرية، كلها عوامل أسهمت في إضعاف قدرة القطب الواحد على إدارة النظام الدولي منفردا وفتحت المجال مجددا أمام نقاشات واسعة حول مستقبل هذا النظام واتجاهاته [4].

وانطلاقًا من ذلك، فإن تحليل المراحل التاريخية لتحولات النظام الدولي، واستخلاص القواعد المتكررة التي تحكم الانتقال من نظام إلى آخر، يمثل مدخلا اساسيا لفهم منطق التغير الدولي، وتوظيفه في التنبؤ بطبيعة النظام الدولي المرتقب وخصائصه البنيوية والاستراتيجية [5].

[1] John J. Mearsheimer, *The Tragedy of Great Power Politics*, New York: W.W. Norton, 2001, pp. 55–60.
[2] Joseph S. Nye Jr., *Soft Power*, New York: Public Affairs, 2004, pp. 85–92.
[3] Paul Kennedy, *The Rise and Fall of the Great Powers*, New York: Random House, 1987, pp. 372–380.
[4] Zbigniew Brzezinski, *The Grand Chessboard*, New York: Basic Books, 1997, pp. 210–220.
[5] Henry Kissinger, *World Order*, New York: Penguin Press, 2014, pp. 17–25.

الفرع الثالث: تحليل تاريخ النظام الدولي 1648-2019 .

ينطلق المنهج الاستشرافي في تحليل النظام الدولي من فرضية أساسية مفادها أن فهم المستقبل يقتضي تفكيك الماضي وتحليل التحولات التاريخية التي رافقت نشوء النظم الدولية وتفككها. فالنظام الدولي لا ينشأ في فراغ، بل يتشكل في ضوء تراكمات تاريخية وتفاعلات سياسية واقتصادية وعسكرية وثقافية، تفرضها نهايات نظم دولية سابقة وبروز قوى قادرة على إعادة تنظيم السلطة العالمية [1].

ويقصد بالنظام الدولي، في هذا السياق، مجموع الوحدات السياسية – وفي مقدمتها الدول – التي تتفاعل فيما بينها بصورة منتظمة ومتكررة، بما يؤدي إلى نشوء أنماط من الاعتماد المتبادل تجعل هذه الوحدات تعمل ضمن نسق دولي محدد. ولا يقتصر هذا النسق على الدول وحدها، بل يشمل المنظمات الدولية، والفاعلين من غير الدول، مثل حركات التحرر الوطني، والشركات متعددة الجنسيات، وغيرها من القوى العابرة للحدود .[2]

يعتبر تصنيف كينيث والتز للنظم الدولية من أكثر التصنيفات شيوعًا في الأدبيات، إذ يميّز بين النظم الدولية وفقًا لعدد القوى العظمى المهيمنة فيها؛ فوجود قوتين عظميين يؤدي إلى نظام ثنائي القطبية(Bipolar System) ، في حين يشير وجود قوة عظمى واحدة إلى نظام أحادي القطبية(Unipolar System) ، أما تعدد القوى العظمى المتقاربة في قدراتها فيفضي إلى نظام دولي متعدد الأقطاب .(Multipolar System)[3] وانطلاقا من هذا الإطار التحليلي، يمكن تقسيم تطور النظام الدولي الحديث الى اربع مراحل رئيسة.

[1] Barry Buzan & Richard Little, *International Systems in World History*, Oxford: Oxford University Press, 2000, pp. 5–12.
[2] Hedley Bull, *The Anarchical Society*, London: Macmillan, 1977, pp. 9–15.
[3] Kenneth Waltz, *Theory of International Politics*, New York: McGraw-Hill, 1979, pp. 161–170.

اولا: المرحلة الأولى(1914–1648)

تمتد هذه المرحلة من توقيع معاهدة ويستفاليا عام 1648 حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى عام 1914. وقد أسست معاهدة ويستفاليا النظام الدولي الحديث القائم على الدولة القومية المستقلة، ورسخت مبادئ السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، كما تبنت فكرة توازن القوى بوصفها وسيلة للحفاظ على السلم الأوروبي.[1] وشهدت هذه المرحلة تطورا ملحوظا في الدبلوماسية الدائمة، وازدياد أهمية البعثات الدبلوماسية في ادارة العلاقات بين الدول [2].

واتسم النظام الدولي خلال هذه الحقبة بمركزية أوروبا بوصفها محور الثقل السياسي والعسكري والاقتصادي، في حين بقيت الولايات المتحدة الأمريكية على هامش النظام الدولي نتيجة تبنيها سياسة العزلة. وكانت القوة العسكرية تمثل المعيار الأساسي لمكانة الدولة في النظام الدولي، بينما شكلت القومية الإطار الفكري والسياسي الرئيس للصراعات الدولية، دون بروز واضح للصراعات الأيديولوجية الكبرى التي ستظهر لاحقا [3].

ثانيًا: المرحلة الثانية (1914–1945) – التعددية القطبية

بدأت هذه المرحلة مع اندلاع الحرب العالمية الأولى واستمرت حتى نهاية الحرب العالمية الثانية. وتميزت بزوال أربع إمبراطوريات كبرى، وظهور عدد كبير من الدول القومية الجديدة في أوروبا، في ظل تصاعد موجة الجمهوريات والأنظمة السلطوية. كما أسهم مبدأ حق تقرير المصير في بروز قوميات جديدة سعت إلى الاستقلال السياسي [4].

[1] Derek Croxton, "The Peace of Westphalia of 1648," *International History Review*, Vol. 21, No. 3, 1999, pp. 569–575.

[2] Adam Watson, *The Evolution of International Society*, London: Routledge, 1992, pp. 61–70.

[3] بول كينيدي، **صعود وسقوط القوى العظمى**، ترجمة أحمد مصطفى، القاهرة: دار الشروق، 1998، ص 143–150.

[4] E. H. Carr, *The Twenty Years' Crisis 1919–1939*, London: Macmillan, 1946, pp. 42–55.

وخلال هذه المرحلة، برزت الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها قوة صاعدة ذات نفوذ متزايد، إلى جانب صعود اليابان وروسيا (ثم الاتحاد السوفييتي لاحقًا) كقوى عظمى. غير أن غياب آليات فعالة لإدارة التعددية القطبية، وتفاقم الأزمات الاقتصادية والسياسية، أسهما في تعميق الخلافات بين الدول، ما أدى في النهاية إلى اندلاع الحرب العالمية الثانية.[1]

ثالثًا: المرحلة الثالثة (1945–1989) – الثنائية القطبية

نشأت هذه المرحلة مع نهاية الحرب العالمية الثانية، وامتدت حتى عام 1989، وعرفت بمرحلة الحرب الباردة. واتسم النظام الدولي خلالها بالثنائية القطبية، حيث انقسم العالم إلى معسكرين متنافسين: معسكر رأسمالي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، ومعسكر اشتراكي يتزعمه الاتحاد السوفييتي [2].

وقد دشن استخدام السلاح النووي عام 1945 عصرا جديدا في العلاقات الدولية، قائما على الردع النووي وتوازن الرعب، لا سيما بعد امتلاك الاتحاد السوفييتي للسلاح النووي عام 1949. وشهدت هذه المرحلة صورا متعددة من الصراع غير المباشر بين القطبين، شملت سباق التسلح، والحروب بالوكالة، والتنافس الاقتصادي والأيديولوجي، ما أدى إلى استنزاف موارد العديد من دول العالم الثالث [3].

رابعًا: المرحلة الرابعة (1989–2019) – ما بعد الحرب الباردة

بدأت هذه المرحلة مع انهيار الاتحاد السوفييتي في أواخر الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن الماضي، واستمرت حتى نهاية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين. وقد اتسمت في

[1] Paul Kennedy, *The Rise and Fall of the Great Powers*, New York: Random House, 1987, pp. 355–365.
[2] John Lewis Gaddis, *The Cold War*, New York: Penguin, 2005, pp. 12–25.
[3] Zbigniew Brzezinski, *The Grand Chessboard*, New York: Basic Books, 1997, pp. 85–95.

بدايتها بهيمنة أحادية للولايات المتحدة الأمريكية، وظهور ما عرف بمفهوم "النظام الدولي الجديد" [1]. وبرز هذا المفهوم بوضوح عقب حرب الخليج الثانية عام 1991، حين أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب عن بداية "نظام عالمي جديد(New World Order) "، مستخدمًا مصطلح "Order" لما يحمله من دلالات على القيادة والتوجيه وفرض القواعد[2].

ومع مرور الوقت، أفرزت العولمة، والأزمات الاقتصادية العالمية، وصعود قوى دولية جديدة، مثل الصين وروسياإضافة الى التحديات الصحية والبيئية والأمنية العابرة للحدود، واقعا دوليا اكثر تعقيدا . وقد أسهم ذلك في إضعاف قدرة القطب الواحد على ادارة النظام الدولي منفردا، وأعاد الجدل حول مستقبل النظام الدولي وامكان تحوله إلى نمط تعددي جديد، لا تزال ملامحه النهائية محل نقاش وبحث مستمرين [3].

المطلب الثاني

الخصائص، والمخرجات للنظام الدولي الحالي.

الفرع الاول: الخصائص.

يتسم النظام الدولي المعاصر بمجموعة من الخصائص البنيوية والديناميكية التي تعكس طبيعة المرحلة التي تلت نهاية الحرب الباردة، وما أفرزته من تحولات عميقة في توزيع القوة، وأنماط التفاعل، وأدوار الفاعلين الدوليين وغير الدوليين. ويمكن تحديد أبرز هذه الخصائص على النحو الآتي:

[1] Francis Fukuyama, *The End of History and the Last Man*, New York: Free Press, 1992, pp. 45–55.
[2] George H. W. Bush, Address to Congress, 17 January 1991.
[3] Henry Kissinger, *World Order*, New York: Penguin Press, 2014, pp. 20–30.

اولا: القطبية الأحادية(Unipolarity)

تعد القطبية الأحادية السمة الأبرز للنظام الدولي بعد عام 1991، حيث انفردت الولايات المتحدة الامريكية بقيادة النظام الدولي سياسيا وعسكريا ، في ظل غياب قوة دولية موازنة قادرة على الحد من هيمنتها الشاملة. وقد تجسدت هذه الهيمنة في ممارسة دور قيادي أحادي، اتسم في كثير من الأحيان بتجاوز اليات التشاور الجماعي التقليدية، والاستغناء النسبي عن الحلفاء مقارنة بمرحلة الثنائية القطبية [1].

مظاهر القطبية الأحادية:

- **المستوى السياسي:**

سعت الولايات المتحدة إلى تعميم تصور مفاده أن السياسة الدولية تمثل انعكاسًا مباشرا للمواقف والرؤى الأمريكية تجاه القضايا العالمية الكبرى، ما أدى الى اعادة تعريف الشرعية الدولية وفق أولويات السياسة الخارجية الامريكية[2].

- **المستوى العسكري:**

جرى احلال مفهوم "الأمن القومي الأمريكي" محل مفهوم "الأمن الدولي"، وهو ما انعكس في التدخلات العسكرية المباشرة أو غير المباشرة، خارج اطار التوافق الدولي احيانا[3].

[1] Charles Krauthammer, "The Unipolar Moment," *Foreign Affairs*, Vol. 70, No. 1, 1990, pp. 23–33

[2] Zbigniew Brzezinski, *The Grand Chessboard*, New York: Basic Books, 1997, pp. 24–30.

[3] John J. Mearsheimer, *The Tragedy of Great Power Politics*, New York: W.W. Norton, 2001, pp. 380–385.

- **المستوى الثقافي:**

أدى انهيار قوى دولية واقليمية كانت تتبنى نماذج فكرية اشتراكية أو قومية إلى بروز هيمنة ثقافية غربية، تقودها الولايات المتحدة، عبر اليات العولمة الاعلامية واللغوية والفنية، مما شكل تهديدا للهويات الثقافية المحلية في العديد من المجتمعات [1].

- **المستوى الاقتصادي:**

رغم الطابع الأحادي سياسيا وعسكريا ، اتسم النظام الدولي بتعددية اقتصادية نسبية، مع صعود قوى اقتصادية كبرى في أوروبا وشرق اسيا . ومع ذلك، ظل النظام المالي الدولي، ولا سيما مؤسساتBretton Woods ، خاضعا بدرجة كبيرة للهيمنة الغربية، في مقابل بروز تكتلات اقتصادية منافسة تقودها قوى صاعدة [2].

ثانيا: تعدد الفاعلين الدوليين وغير الدوليين

شهد النظام الدولي المعاصر توسعًا ملحوظا في عدد وأنواع الفاعلين، نتيجة تصاعد دور الشركات متعددة الجنسيات، والمنظمات العابرة للحدود، والمنظمات غير الحكومية، ما ادى الى تاكل احتكار الدولة لمصادر السلطة والتأثير. كما برز الارهاب العابر للحدود بوصفه فاعلا يتسم بالاستقلالية التنظيمية والقدرة على التعبئة العابرة للاقليم ، في اطار ما يمكن وصفه بـ"العولمة المضادة [3]. وإلى جانب ذلك، تزايد نفوذ منظمات حقوق الإنسان، والبيئة، والتنمية المستدامة في توجيه الأجندة الدولية [4].

[1] Joseph S. Nye Jr., *Soft Power*, New York: Public Affairs, 2004, pp. 75–90.
[2] Susan Strange, *States and Markets*, London: Pinter, 1994, pp. 45–60.
[3] Ulrich Beck, *What Is Globalization?*, Cambridge: Polity Press, 2000, pp. 98–110.
[4] Margaret Keck & Kathryn Sikkink, *Activists Beyond Borders*, Ithaca: Cornell University Press, 1998, pp. 1–10.

ثالثا: ازدياد عدد الدول الأعضاء في النظام الدولي

اتسم النظام الدولي الحديث بازدياد ملحوظ في عدد الدول، اذ ارتفع عدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من 51 دولة عند تاسيسها الى ما يزيد على 190 دولة. وقد ادى هذا التوسع إلى تراجع إمكانية التوصل إلى اجماع دولي حول الاولويات العالمية، واسهم في تعميق الفجوات الاقتصادية والسياسية والأمنية بين الدول، ما زاد من تعقيد القضايا الدولية وتعدد مصادر التهديد للأمن المحلي والإقليمي والدولي. [1]

رابعا: ظاهرة الاستقطاب(Polarization)

عرف النظام الدولي مراحل متعاقبة من الاستقطاب، ثنائيًا خلال الحرب الباردة، ثم احاديا بعد انتهائها. وتشير تحليلات معاصرة إلى عودة تدريجية لمظاهر استقطاب جديد، يتمثل في بروز قوى دولية صاعدة، مثل الصين وروسيا، إلى جانب قوى إقليمية كالهند واليابان، ما ينذر بتحول النظام نحو تعددية قطبية مرنة، اقرب الى التعددية الفضفاضة منها الى التعددية الصلبة [2].

خامسا: الانتشار العمودي والأفقي لأسلحة الدمار الشامل

يعتبر الانتشار النووي من أخطر سمات النظام الدولي الراهن، سواء على المستوى العمودي (تطوير الترسانات القائمة) او الافقي (انتقال التكنولوجيا النووية الى دول جديدة). ويبرز ذلك في امتلاك كوريا الشمالية للسلاح النووي، وتصاعد التوترات النووية في جنوب اسيا اضافة

[1] Adam Watson, *The Evolution of International Society*, London: Routledge, 1992, pp. 112–120.

[2] Barry Buzan, *The United States and the Great Powers*, Cambridge: Polity Press, 2004, pp. 95–105.

الى الجدل المستمر حول البرامج النووية في مناطق أخرى من العالم، ما يعيد احياء منطق توازن الرعب النووي[1].

سادسا: تراجع فاعلية القانون الدولي وازدواجية المعايير

تشهد المرحلة الراهنة تآكلًا ملحوظًا في فاعلية القانون الدولي، وازدواجية واضحة في تطبيق قواعده، لا سيما في مجالات حقوق الإنسان، وحفظ السلم، وحماية البيئة. وقد تجلت هذه الازدواجية في عدد من الأزمات الدولية التي أُديرت خارج إطار الشرعية الدولية الكاملة، ما أسهم في إضعاف الثقة بالنظام القانوني الدولي[2].

سابعا: تاكل سيادة الدول

أسهم التفرد في إدارة السلطة العالمية، إلى جانب توسع دور المنظمات الدولية، والتقدم الهائل في تقنيات المعلومات والاتصال، في تآكل مفهوم السيادة التقليدية للدول. وأصبح التدخل في الشؤون الداخلية يتم بوسائل سياسية واقتصادية وإعلامية وتقنية، دون الحاجة إلى الغزو العسكري المباشر في كثير من الأحيان[3].

ثامنا: خاصية اللاتجانس البنيوي

يتسم النظام الدولي بعدم التجانس، نتيجة التفاوت الكبير بين وحداته من حيث الحجم والقدرات، رغم المساواة القانونية الشكلية بينها. ويظهر ذلك بوضوح في العلاقة غير المتوازنة بين دول

[1]Scott Sagan & Kenneth Waltz, *The Spread of Nuclear Weapons*, New York: W.W. Norton, 2003, pp. 1–20.

[2] Antonio Cassese, *International Law*, Oxford: Oxford University Press, 2005, pp. 35–45.

[3] Saskia Sassen, *Losing Control? Sovereignty in an Age of Globalization*, New York: Columbia University Press, 1996, pp. 25–40.

الشمال ودول الجنوب، سواء في التجارة الدولية أو في امتلاك التكنولوجيا، ما أدى إلى تكريس التبعية الاقتصادية والتكنولوجية للدول النامية [1].

تاسعا: تصاعد التوترات والصراعات الدولية

شهد النظام الدولي تصاعدًا ملحوظًا في النزاعات المسلحة، سواء كانت داخلية أو إقليمية، فضلًا عن تنامي التهديدات الإرهابية، والهجرة القسرية، والصراعات المرتبطة بالهوية والموارد. وقد أسهمت التدخلات العسكرية الدولية، والأزمات الممتدة في الشرق الأوسط وأفريقيا وآسيا، في تعميق حالة عدم الاستقرار العالمي[2].

الفرع الثاني : المخرجات وفق المنهج الاستشرافي.

تظهر نتائج التحليل التاريخي لمسار النظام الدولي، منذ تبلوره الحديث عقب معاهدة ويستفاليا عام 1648 وحتى نهاية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، مجموعة من القواعد العامة والأنماط المتكررة التي تشكل اساسا معرفيا مهما للدراسات الاستشرافية والتنبؤ بمستقبل النظام الدولي. وتعتبر هذه المخرجات بمثابة بديهيات تحليلية يمكن البناء عليها لفهم اتجاهات التحول في بنية السلطة العالمية [3].

اولا: تؤكد التجربة التاريخية أن النظام الدولي **غير ثابت بطبيعته**، بل يخضع لتغير مستمر ناتج عن تحولات موازين القوة، وتبدل المصالح الاستراتيجية، وتطور أدوات التأثير السياسي والاقتصادي والعسكري [4]. كما تشير التحولات السابقة إلى أن هذه التغيرات وان اختلفت

[1] Samir Amin, *Unequal Development*, New York: Monthly Review Press, 1976, pp. 45–60.
[2] Mary Kaldor, *New and Old Wars*, Cambridge: Polity Press, 2012, pp. 3–15.
[3] Barry Buzan & Richard Little, *International Systems in World History*, Oxford: Oxford University Press, 2000, pp. 312–320.
[4] Adam Watson, *The Evolution of International Society*, London: Routledge, 1992, pp. 1–10.

توقيتاتها، فانها غالبا ما تقع ضمن اطر زمنية لا تتجاوز قرنا من الزمن، ما يعكس الطابع الدوري لصعود النظم الدولية وانحسارها[1].

ثانيا: تبين مسيرة النظام الدولي أن **القواعد المنظمة** تصاغ في الأساس من قبل القوى العظمى المهيمنة، بمشاركة محدودة من الدول المتوسطة، في حين تخضع لها الدول الأضعف بحكم اختلال موازين القوة. ويظل استقرار هذه القواعد واستمراريتها مرهونا بقدرة القوى الكبرى على الحفاظ على تفوقها الشامل[2].

ثالثا: تخضع **هيكلية كل نظام دولي** لمعايير دقيقة تتعلق بحسابات القوة الشاملة للدول، بما تشمل من ابعاد عسكرية، واقتصادية، وتكنولوجية، وسياسية، وثقافية. ومع تغير حجم ونوع هذه القوة، سواء كانت فردية أو تحالفية، تتغير بنية النظام الدولي تبعًا لذلك، ما يجعل الهيكل الدولي في حالة إعادة تشكل دائم[3].

ربعا: لم يعد التأثير في النظام الدولي حكرًا على الدول وحدها، إذ برز دور متزايد لفاعلين من غير الدول، مثل الشركات متعددة الجنسيات العملاقة، والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، إضافة إلى تأثير الأفكار العابرة للحدود، والأحزاب، والزعامات السياسية ذات الامتداد العالمي. ومع ذلك، لا تزال الدولة، ولا سيما الدولة العظمى، تحتفظ بالدور الحاسم في توجيه مسارات النظام الدولي وتحديد اتجاهاته الكبرى[4].

خامسا: ينتج كل نظام دولي منظومة من المعاهدات والاتفاقيات التي تشكل الاطار المرجعي للقانون الدولي العام، والقانون الدولي الخاص، والقانون الدولي الإنساني. غير أن فاعلية هذه

[1] Paul Kennedy, *The Rise and Fall of the Great Powers*, New York: Random House, 1987, pp. 515–520.

[2] Hedley Bull, *The Anarchical Society*, London: Macmillan, 1977, pp. 69–80.

[3] Kenneth Waltz, *Theory of International Politics*, New York: McGraw-Hill, 1979, pp. 97–110.

[4] Joseph S. Nye Jr., *The Future of Power*, New York: Public Affairs, 2011, pp. 15–30.

المنظومة تبقى مشروطة بأرادة ودعم القوى الكبرى، التي تمتلك القدرة على فرض تطبيقها أو تجاوزها وفقا لمصالحها الاستراتيجية[1].

سادسا: تكشف التحولات العميقة التي شهدها النظام الدولي في العقود الأخيرة عن مؤشرات قوية على انتقاله من نمط **القطبية الأحادية** الى نمط **تعددي قطبي**، وذلك لأسباب متعددة، من أبرزها:

- اعادة تموضع روسيا الاتحادية على الساحة الدولية، من خلال استعادة نفوذها في محيطها الإقليمي، وتحديث قدراتها العسكرية، وتعزيز دورها في تكتلات دولية واقليمية ، ما أتاح لها العودة بوصفها فاعلا دوليا منافسا [2].
- الصعود المتسارع للصين كقوة اقتصادية عالمية قادرة على منافسة الولايات المتحدة في ميادين الإنتاج والتجارة والتكنولوجيا، بما أعاد رسم خريطة القوة الاقتصادية الدولية[3].
- سعي الاتحاد الأوروبي إلى تبني سياسات أكثر استقلالية نسبيا في المجالات الأمنية والسياسية والاقتصادية، رغم استمرار ارتباطه التحالفي بالولايات المتحدة[4].
- تعثر الولايات المتحدة في ادارة عدد من الأزمات الدولية الكبرى بصورة منفردة، ولا سيما في الشرق الأوسط، وشرق آسيا، وشرق أوروبا، اضافة الى فشلها في تقديم حلول مستدامة لبعض النزاعات الممتدة [1].

[1] Antonio Cassese, *International Law*, Oxford: Oxford University Press, 2005, pp. 40–55.
[2] Dmitri Trenin, *Russia's Foreign Policy: Change and Continuity*, Washington: Carnegie Endowment, 2011, pp. 85–100.

[3] Giovanni Arrighi, *Adam Smith in Beijing*, London: Verso, 2007, pp. 329–345.
[4] Barry Buzan, *The United States and the Great Powers*, Cambridge: Polity Press, 2004, pp. 120–130.

وانطلاقاا من ذلك، يمكن القول ان مخرجات التحليل الاستشرافي، في ضوء الخصائص البنيوية للنظام الدولي والتحولات المتسارعة التي شهدها خلال العقدين الأخيرين، تشير إلى أن بدايات العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين تمثل مرحلة انتقالية مرشحة لولادة نظام دولي جديد يتسم بتعددية قطبية مرنة، تتقاسم فيها عدة قوى كبرى أدوار القيادة والتأثير في ادارة الشؤون الدولية [2].

المطلب الثالث

سيناريوهات مستقبل هيكلية النظام الدولي المرتقب

تتحدد خصائص أي نظام دولي بطبيعة **حجم ونوع وتوظيف عناصر القوة الشاملة** لدى القوى العظمى الفاعلة فيه. فاذا تساوت قوتان وتفوقتا على غيرهما نشأ نظام **ثنائي القطبية**، واذا انفردت دولة واحدة بتفوق شامل برز نظام **أحادي القطبية**، ويتحدد هامش هذا التفرد بمدى الفجوة في عناصر القوة بينها وبين منافسيها. اما اذا تقاربت عدة قوى كبرى في حجم ونوع توظيف عناصر قوتها الشاملة فأن النظام يميل الى **التعددية القطبية**، مع تباين في أوزان المشاركة تبعًا لاختلاف مكونات القوة (الاقتصادية، السياسية، العلمية، العسكرية، الاجتماعية) [3].

وعليه، لا يمكن لأي رؤية استشرافية جادة أن تتجاوز هذه القواعد التي تكاد ترقى إلى "قوانين" تحكم ولادة النظم الدولية وتحولاتها.

[1] Zbigniew Brzezinski, *Strategic Vision*, New York: Basic Books, 2012, pp. 45–60.
[2] Henry Kissinger, *World Order*, New York: Penguin Press, 2014, pp. 371–380.
[3] Kenneth Waltz, *Theory of International Politics*, New York: McGraw-Hill, 1979, pp. 131–150.

الفرع الأول: السيناريو الأول – ترسخ القطبية الأحادية.

يرى انصار هذا السيناريو أن النظام الدولي سيستمر **أحادي القطبية**، مع بقاء الولايات المتحدة على قمته دون منافس حقيقي، مدعومة بتحالفاتها الغربية وبعض شركائها الإقليميين، وبقدرتها على حسم الصراعات عبر التفوق العسكري مستندة الى قوة اقتصادية وعلمية ومعلوماتية متقدمة[1].

ويربط هذا الاتجاه بدايات هذا المسار بازمة الخليج الثانية (1991)، ثم بتعاظم الدور الأمريكي المنفرد في ملفات استراتيجية، وباستخدام أدوات الضغط الاقتصادي والتجاري على فاعلين رئيسيين في الاقتصاد العالمي[2]. ويرجح أصحاب هذا الرأي استمرار التفرد إلى "بيئة نفسية–سياسية" تشكلت خلال عقد ما بعد الحرب الباردة، حيث قادت الولايات المتحدة النظام وفق معايير أمنها القومي أكثر من معايير الأمن الجماعي[3].

غير أن تسارع تطور عناصر القوة لدى منافسين محتملين، ومحاولات إعادة تأكيد التفرد خلال بعض الادارات الامريكية كشفا حدود هذا السيناريو وقابليته للتاكل.[4]

الفرع الثاني: السيناريو الثاني – التحول إلى تعدد القوى(Power Multiplicity) .

يذهب أنصار هذا السيناريو إلى أن ما أعقب نهاية الحرب الباردة لم يكن قيام نظام أحادي مكتمل، بل **مرحلة انتقالية نحو تعدد القوى**، تختلف عن تعددية القرن التاسع عشر. ويستند هذا الطرح إلى قصور القطبية الأحادية، إذ إن التفوق العسكري—على أهميته—لا يكفي لإدارة نظام عالمي معقّد، خاصة في ظل تصاعد **الاعتماد المتبادل** الذي يقيّد استخدام القوة الصلبة

Charles Krauthammer, "The Unipolar Moment," *Foreign Affairs*, Vol. 70, No. 1, 1990, pp. 23–33.[1]

[2] Susan Strange, *States and Markets*, London: Pinter, 1994, pp. 90–105.

[3] Zbigniew Brzezinski, *The Grand Chessboard*, New York: Basic Books, 1997, pp. 24–40.

[4] Joseph S. Nye Jr., *The Future of Power*, New York: Public Affairs, 2011, pp. 1–20

ويعظّم كلفة الانفراد[1].

كما تُظهر مراجعة عناصر القوة لدى الولايات المتحدة وأوروبا واليابان والصين وروسيا افتقار أي طرف منفرد لتفوق شامل ومستدام في جميع الأبعاد، ما دفع بعض الباحثين لوصف الحالة بأنها نظام "تتراجع فيه فئة القوى العظمى التقليدية" لصالح توزيع أوسع للقدرات[2].

ويدعم هذا السيناريو:

1. صعوبة فرض إرادة كونية منفردة دون دعم شركاء دوليين.
2. تذبذب عناصر القوة الأمريكية مقابل تقدم متسارع لدى منافسين (تحديث القدرات الروسية، الصعود الاقتصادي الصيني، التفوق العلمي–التقني الياباني).
3. اتساع العالم من حيث **كثافة التفاعلات** وتعدد الفاعلين، بما يستلزم **مجمعات إقليمية** لضبط التدفقات الأمنية والاقتصادية والعلمية، ويحدّ من إمكانية الانفراد في العقد القادم[3].

الفرع الثالث: السيناريو الثالث – نظام في طور التكوين (عدم الاستقرار البنيوي) .

يرى هذا التيار أن النظام الدولي ما يزال قيد التشكيل، وأن الأحادية التي سادت منذ 1991 لم تنجح في بلورة قواعد مستقرة أو نموذج معرفي متماسك، في ظل فوضى دولية تعجز دولة واحدة عن احتوائها أو تحقيق عدالة متوازنة فيها [4].

[1] Robert Keohane & Joseph Nye, *Power and Interdependence*, New York: Longman, 2001, pp. 7–15.
[2] Barry Buzan, *The United States and the Great Powers*, Cambridge: Polity Press, 2004, pp. 95–110.
[3] John Ikenberry, *Liberal Leviathan*, Princeton: Princeton University Press, 2011, pp. 273–290.
[4] Hedley Bull, *The Anarchical Society*, London: Macmillan, 1977, pp. 69–80.

وتكشف المقارنة مع أنماط سابقة (توازن القوى، الثنائية القطبية) عن قطيعة معرفية نسبية فالنظام الراهن ليس توازن قوى تقليديًا، ولا ثنائية قطبية واضحة، ولم ينجح لحد الان في اتباع مبادئ متفق عليها تمنح شرعية مستقرة لهيكله وقواعده[1].

ويشير هذا الاتجاه إلى تحولين معرفيين خلال العقود الستة الماضية: الأول مع الانتقال إلى الحرب الباردة وثنائيتها Pax Americana) مقابل(Pax Soviet Ica ، والثاني مع نهاية الحرب الباردة، حيث تلاشت أطر مرجعية سابقة، وتراجعت سياسات وأحلاف ومفاهيم، وازدادت الحيرة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001[2].

ومن ثم، تُفهم التحولات الجيوسياسية منذ 2008 (الفضاء السوفيتي السابق، الشرق الأوسط، التحديات النووية، والحروب التجارية) بوصفها مخاضا لنظام جديد لم يستقر بعد، لا نظاما مكتمل المعالم[3].

خلاصة استشرافية

تفيد المقارنة بين السيناريوهات الثلاثة بأن الاتجاه الأرجح يتمثل في تعددية قطبية مرنة اخذة في التشكل، تدار فيها السلطة العالمية عبر مراكز قوة متعددة، مع تحالفات متغيرة وقواعد قيد التفاوض. ويستمد التنبؤ بأبعاد هذا النظام المرتقب أهميته من تحليل التحولات الكبرى والتحديات العالمية، التي تجعل من الانفراد طويل الأمد خيارا مكلفا وغير مستدام[4].

[1]Stanley Hoffmann, *Gulliver's Troubles*, New York: McGraw-Hill, 1968, pp. 30–45.
[2] John Lewis Gaddis, *The Cold War*, New York: Penguin, 2005, pp. 240–260.
[3] Henry Kissinger, *World Order*, New York: Penguin Press, 2014, pp. 371–390.
[4] Barry Buzan & Richard Little, *International Systems in World History*, Oxford: Oxford University Press, 2000, pp. 320–335.

الخاتمة

خلصت هذه الدراسة الى أن تطور ال

نظام الدولي، منذ نشوء الدولة القومية الحديثة، اتسم بديناميكية مستمرة ارتبطت بتغير عدد الدول الفاعلة، وتحول انماط توزيع القوة الشاملة بينها.

وأظهرت الدراسة أن النظام الدولي عرف، تاريخيا انماطا متعددة من القطبية؛ فحينما تشاركت عدة قوى كبرى في إدارة السلطة العالمية ساد نمط التعددية القطبية كما كان الحال قبل الحرب العالمية الأولى. ثم انتقل النظام، عقب الحرب العالمية الثانية، الى التعددية القطبية تحت هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، ما أدى إلى انقسام العالم إلى معسكرين متنافسين سياسيا وايدلوجيا وامنيا ، في إطار الحرب الباردة.

ومع انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991، دخل النظام الدولي مرحلة القطبية الأحادية، التي انفردت فيها الولايات المتحدة بقيادة النظام العالمي. غير أن نتائج البحث بينت أن هذه المرحلة لم تستطع أن تترسخ كنظام مستقر طويل الأمد، اذ كشفت نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين عن حدود القدرة الأمريكية على ادارة السلطة العالمية بصورة منفردة، في ظل الازمات الاقتصادية العالمية، وتصاعد التحديات الأمنية، وصعود قوى دولية منافسة.

وتشير المعطيات الاستشرافية التي ناقشها البحث إلى أن النظام الدولي يشهد اليوم تحولات بنيوية عميقة مرشحة لإفضاءه الى نظام دولي متعدد الأقطاب، تتقاسم فيه عدة قوى كبرى أدوار التأثير والقيادة. غير أن طبيعة هذا النظام المرتقب تظل محل تساؤل: هل ستكون الولايات المتحدة قطبا مساويا كبقية الأقطاب، أم ستحتفظ بميزة نسبية في توجيه تفاعلات العلاقات الدولية؟ وهل ستسهم التعددية القطبية في تعزيز الاستقرار والأمن الدوليين، ام أنها ستفتح المجال أمام أزمات وصراعات جديدة تجعل من النظام الدولي اقل فاعلية؟

إن الإجابة عن هذه التساؤلات لا يمكن أن تكون قطعية أو نهائية، بل تظل رهينة بتوظيف أدوات المنهج الاستشرافي القادر على تحليل الاتجاهات الكبرى، وموازين القوة المتغيرة، وأنماط التفاعل بين الفاعلين الدوليين وغير الدوليين. وعليه، يؤكد البحث أن مستقبل النظام الدولي لن يكون نتاج عامل واحد، بل حصيلة تفاعل مركب بين القوة والمصلحة، والتحالف والصراع، والاستقرار والتحول، في عالم يتسم بتزايد التعقيد وتسارع المتغيرات.

المصادر والمراجع

أولًا: قائمة المراجع

المراجع العربية

1. بول، هيدلي .المجتمع الفوضوي: دراسة في النظام الدولي .ترجمة أحمد محمود صبحي. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1991.
2. سليم، محمد السيد .تحليل السياسة الدولية .القاهرة: مكتبة النهضة العربية، 2003.
3. المسيري، عبد الوهاب .العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة .القاهرة: دار الشروق، 2002.
4. كينيدي، بول .صعود وسقوط القوى العظمى .ترجمة أحمد مصطفى. القاهرة: دار الشروق، 1998.

المراجع الأجنبية

1. Arrighi, Giovanni. *Adam Smith in Beijing: Lineages of the Twenty-First Century*. London: Verso, 2007.
2. Beck, Ulrich. *What Is Globalization?* Cambridge: Polity Press, 2000.
3. Brzezinski, Zbigniew. *The Grand Chessboard*. New York: Basic Books, 1997.
4. Brzezinski, Zbigniew. *Strategic Vision*. New York: Basic Books, 2012.
5. Bull, Hedley. *The Anarchical Society*. London: Macmillan, 1977.
6. Buzan, Barry. *The United States and the Great Powers*. Cambridge: Polity Press, 2004.
7. Buzan, Barry & Little, Richard. *International Systems in World History*. Oxford: Oxford University Press, 2000.

.8 Cassese, Antonio. *International Law*. Oxford: Oxford University Press, 2005.

.9 Fukuyama, Francis. *The End of History and the Last Man*. New York: Free Press, 1992.

.10 Gaddis, John Lewis. *The Cold War*. New York: Penguin, 2005.

.11 Hoffmann, Stanley. *Gulliver's Troubles*. New York: McGraw-Hill, 1968.

.12 Holsti, Kalevi J. *International Politics: A Framework for Analysis*. New Jersey: Prentice Hall, 1983.

.13 Ikenberry, G. John. *Liberal Leviathan*. Princeton: Princeton University Press, 2011.

.14 Kaplan, Morton A. *System and Process in International Politics*. New York: John Wiley & Sons, 1957.

.15 Keohane, Robert & Nye, Joseph. *Power and Interdependence*. New York: Longman, 2001.

.16 Kissinger, Henry. *World Order*. New York: Penguin Press, 2014.

.17 Krauthammer, Charles. "The Unipolar Moment." *Foreign Affairs*, Vol. 70, No. 1, 1990.

.18 Mearsheimer, John J. *The Tragedy of Great Power Politics*. New York: W.W. Norton, 2001.

.19 Nye, Joseph S. Jr. *Soft Power*. New York: Public Affairs, 2004.

.20 Nye, Joseph S. Jr. *The Future of Power*. New York: Public Affairs, 2011.

.21 Sagan, Scott & Waltz, Kenneth. *The Spread of Nuclear Weapons*. New York: W.W. Norton, 2003.

.22 Sassen, Saskia. *Losing Control? Sovereignty in an Age of Globalization*. New York: Columbia University Press, 1996.

.23 Strange, Susan. *States and Markets*. London: Pinter, 1994.

.24 Trenin, Dmitri. *Russia's Foreign Policy: Change and Continuity*. Washington: Carnegie Endowment, 2011.

.25 Waltz, Kenneth. *Theory of International Politics*. New York: McGraw-Hill, 1979.

.26 Watson, Adam. *The Evolution of International Society*. London: Routledge, 1992.